إشكاليات وتحديات إصلاح قطاع التعليم العالي بالجزائر

أ/ سعاد حاند

مقدمة:

يعتبر التعليم من أهم الركائز التي يبنى عليها تقدم الأمم والشعوب، إذ بواسطته تكون التنشئة الاجتماعية ونقل المعارف وهو الأساس في الاستمرارية الحضارية والاتصال بين ماضي الشعوب وحاضرها. كما تعتبر المنظومة التربوية المرآة العاكسة لحقيقة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدول ولهذا بات من الضروري على هذه الدول إن أرادت حجز مكانة لها بين الشعوب والأمم أن تولي منظومتها التربوية العناية وأن تجعلها مواكبة للتغيرات والتطورات الحاصلة محليا ودوليا في شتى المجالات وأن تكون مخرجاتها ذات جودة عالية.

الجزائر كغيرها من الدول أدركت هذه الحقيقة ومنذ الاستقلال حيث قامت بإجراء إصلاحات متعددة على المنظومة التربوية لجعلها تتماشى وتطلعات الشعب الجزائري، ورغم كل الجهود المبذولة في هذا الإطار والإنجازات المحققة في ذلك الوقت، إلا أن المنظومة التربوية الجزائرية ظلت تعاني من عدة مشاكل ونقائص وهي كلها تحتاج إلى إصلاح ومعالجة.

ولمعالجة هذه المشاكل وتدارك هذه النقائص قامت السلطات الجزائرية بالقيام بعدة إصلاحات جوهرية مست قطاع التربية والتعليم.

منه خصصنا هذا المقال لنتناول مفهوم التعليم العالي، أهميته، وظائفه وأهدافه وكذا المعوقات والمشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم العالي وأخيرا تطرقنا إلى تحديد مفهوم الإصلاح التربوي وإشكاليات وتحديات الإصلاح التربوي في الجزائر وحتمية تطبيقه.

لمحة عن التطور التاريخي للتعليم العالي في الجزائر

حظي قطاع التعليم العالي في الجزائر باهتمام متميز من قبل السلطات منذ الاستقلال إذ وكلت له الدولة الجزائرية مهمة قيادة التنمية الشاملة، عبر قيامه بتزويدها بالرأسمال البشري الكفء، وهذا بالنظر إلى العجز الواسع في الإطارات بعد رحيل المستعمر .وقد عرف

هذا القطاع، جملة من الإصلاحات الهادفة للارتقاء به ومواكبته لمختلف التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي.

مر نظام التعليم العالي في الجزائر بسلسلة من التطورات والتحولات تبعا لمختلف البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة منذ الحصول على الاستقلال. يمكن تقسيم المراحل التي عرفها تطور نظام التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال إلى أربع مراحل هي:

- إرساء قواعد الجامعة الوطنية.

- تنفيذ إصلاح منظومة التعليم العالي سنة 1971, والذي تم تدعيمه وتصحيح مساره من خلال وضع الخريطة الجامعية سنة 1982 والتي تم تحدّيثها سنة 1984.

- دعم المنظومة وعقلنتها تماشيا مع التحولات التي يشهدها كل من المجتمع والاقتصاد الجزائري وقد تمّ الشروع في ذلك من خلال سن القانون رقم 05-99 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والمتعلق بالتعليم العالي وتطبيق النظام العالمي، نظام ليسانس، ماستر ودكتوراه، والشروع في تطبيق نظام ضمان الجودة.

(L'enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique en Algérie, 2013)

أولا -إرساء **قواعد الجامعة الوطنية :أي** عود نظام التعليم العالي في الجزائر إلى العهد الاستعماري، حيث أنشأت بالجزائر في عام 1859 كلية الطب والعلوم الصيدلانية، وفي عام 1879أضيف لها على التوالي كل من كلية العلوم ثم كلية الآداب فكلية الحقوق وأعطى لتجميع الكليات في عام 1990م اسم جامعة الجزائر والتي تعدّ من أقدم الجامعات في الوطن العربي . وبعد الاستقلال، ورثت الجزائر جامعة مكونة من كليات أكاديمية حسب الاختصاص، هي : كلية الطب، كلية العلوم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والمدرسة المتعددة التقنيات بالحراش، والمدرسة العليا للتجارة، وهي هياكل ذات نمط فرنسي تفتقر لهوية وطنية خاصة وتسير بالأسلوب نفسه الذي تركه الاستعمار وهذا من حيث البرامج التعليمية وهيئة التدريس وأنظمة الامتحانات والشهادات وقد بدا هذا الامتداد للجامعة الفرنسية واضحا جدا إلى درجة أن الدولة الفرنسية كانت إلى غاية نهاية فترة الستينات تعترف

بكامل الحقوق لمعظم الشهادات التي كانت تمنحها الجامعة الجزائرية . وبالإضافة إلى ذلك تميز قطاع التعليم العالي غداة الاستقلال حسب ما ورد في عدد من المصادر التوثيقية بـ :

- النقص في الإطارات والذي وصل حد 100.000 إطار في مختلف الأصناف.
- النقص في الهياكل الخاصة بالتعليم العالي وتمركزها في العاصمة فقط.
- العجز في الأساتذة المؤطرين مما دفع الدولة إلى الاستعانة بالبلدان الشقيقة.

(A AMRANI, 2005, p97)

وأمام هذا الوضع الصعب، اتجهت الجزائر إلى الاهتمام بالتعليم العالي معتمدة في ذلك على سياسة التوازن الجهوي، لتجنب الازدحام الذي قد يسببه تمركز الطلبة في عاصمة البلاد والعمل على تطوير التعليم العالي ليصبح وظيفيا يخدم حاجات ومتطلبات كل منطقة يوجد فيها عن طريق مؤسساته، وقد تمّ بموجب ذلك إنشاء مؤسسات التعليم العالي في غرب البلاد (جامعة وهران سنة (1966 وفي شرقها (جامعة قسنطينة سنة1967).

وبالنظر أيضا إلى ما كانت تعيشه الجزائر غداة الاستقلال من أوضاع مأساوية في جميع الميادين، تمّ الشروع في تنفيذ برامج التنمية الوطنية ابتداء من إطلاق المخطط الثلاثي الأول سنة (1967- 1969)، والذي كان من متطلبات تنفيذه إعادة هيكلة عميقة لمنظومة التربية والتكوين بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص .وبالفعل قد نتج عن هذا المخطط حاجة ملحة لإطارات سامية (رجال خدمة التنمية) ومن ثم تحدّ يد توجه جديد ومهام جديدة أوكلت لمنظومة التعليم العالي الاستجابة لمتطلبات كل قطاع .وتمت إعادة الهيكلة وفق أربعة محاور أساسية، هي :إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي، تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة تكثيف أعداد الطلبة المنتسبين للتعليم العالي وإعادة تنظيم شامل للهياكل البيداغوجية.

(L’enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique en Algérie, p20-21)

1- **إعادة صياغة برامج التكوين** :وتمثل ذلك في تنظيم مسارات دراسية جديدة وظهور شهادات جامعية جديدة مثل شهادات مهندس وشهادات التعليم العالي وشهادات ليسانس التعليم.

2- **التنظيم البيداغوجي الجديد للدراسة** :ويمثل في تنظيم التعليم حسب نظام السداسيات كما تم تخصيص حيز للأعمال الموجهة في البرامج، والتي أصبح لها وزن أهم في التقييم النهائي.

3- **تكثيف أعداد الطلبة المنتسبين للتعليم العالي** :وكان هدف تزويد الاقتصاد الوطني الذي هو في طور التوسع بأكبر عد من الإطارات السامية.

4- **إعادة تنظيم شامل للهياكل البيداغوجية** :وتمثلت في الانتقال من المخطط التقليدي للكليات إلى المعاهد الجامعية بحيث يكون لكل واحد منها تخصص في مجال علمي محدد ويكمن الهدف الأساسي من إعادة تنظيم الهياكل في إدراج التكنولوجيا ضمن مسار التعليم والتكوين.

ثانيا - الانجازات الأولى 1971-1984 : ظهرت الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، فقبل هذا التاريخ كانت الجامعة تحت وصاية وزارة التربية الوطنية وقد قامت الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة، بالعديد من الإصلاحات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فجاءت إصلاحات السبعينات لإصلاح التعليم العالي لتمكينه من الاستجابة لاحتياجات التنمية من الإطارات الجزائرية وقد تزامنت عملية الإصلاح هذه مع كل من المخطط الرباعي الأول(1973-1977) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1970).

1- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** سعت الدولة من خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف، لعل من أهمها :ضرورة الربط بين التعليم العالي والمجتمع ليساهم في تحقيق التنمية المنشودة، وعموما يمكن إيجاز محتويات هذا الإصلاح في النقاط الآتية:

أ- تكوين الإطارات الوطنية.

ب- تكوين أكبر عدد من الإطارات وبأقل التكاليف.

ت- تكوين أنواع الإطارات التي تحتاجها الدولة.

(زين الدين بروش، يوسف بركان 2002, ص807)

2- المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977): حدد هذا المخطط بطريقة أوضح الأهداف المراد تحقيقها ومدى تكيفها مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ومن أهم أهداف هذا الإصلاح نذكر:

- التعريب :حيث كان يجب أن تحتل اللغة الوطنية المكانة التي تليق بها في التكوين الجامعي.

- ديمقراطية التعليم :بإتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين للالتحاق بالتعليم العالي.

- الجزأرة : هي إستراتيجية وطنية تهدف إلى الاعتماد على الكفاءات العلمية الجزائرية وتجسدت عبر برنامج تكوين أعضاء هيئة تدريس جزائريين لاستخلاف الأساتذة الأجانب من جهة، ولتلبية احتياجات التنمية من إطارات وتقنيين من جهة أخرى .

- إعادة توجيه محتويات التعليم والتكوين وفقا لسياسة التوظيف وسياسة التنمية، وذلك من خلال الربط بين الجامعة ومختلف القطاعات الاقتصادية.

- تدعيم الاتجاه العلمي والتقني لتوفير الكفاءات المرتبطة بهذا المجال.

- وتخريج أقصى ما يمكن من الإطارات الوطنية وبأقل التكاليف .

غير أنّ النتائج السلبية لهذا الإصلاح فاقت النتائج الايجابية، خاصة فيما يتعلق بتدهور

المستوى التعليمي للحاصلين على الشهادة، ومغادرة الكفاءات الأجنبية مع سياسات التوظيف العشوائية لسد الفراغ .وتعود هذه السلبيات في الإصلاح إلى عدّ ة أسباب نذكر من أهمها:

- قرار الإصلاح قرار سياسي أكثر منه اقتصادي.

- عدم تهيئة الطلبة والأساتذة لهذا التغيير.

- عدم تحدّ يد الوسائل التقنية والبيداغوجية التي تساعد على تحقيق هذا الإصلاح.

- القيام بإصلاح التعليم العالي دون إصلاح النظام التربوي .

بعد عملية التقييم التربوي في نهاية كل مخطط تنموي في الجزائر، تمّ التأكيد على الاستمرار في سياسة الإصلاح المقررة خلال المراحل التخطيطية السابقة، فجاء المخطط الخماسي الأول (1980- 1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1988) لتدعيم إصلاح التعليم العالي وتجسيد أكثر لديمقراطية التعليم، الجزأرة، التعريب وتحقيق التوازن الجهوي وذلك من خلال توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يتطلبها سوق العمل لضمان ملائمة أفضل بين التكوين العالي واحتياجات الاقتصاد الوطني، حيث تمّ في هذا الإطار تحدّ أهداف كمية دقيقة للتعليم العالي فيما يخص تكوين الإطارات حسب فروع وقطاعات النشاط، وقد تمثل ذلك في إعداد الخريطة الجامعية سنة 1982 التي تم تحدّيثها سنة 1984 والتي تعبر عن الحاجيات السنوية للمتخرجين من حاملي الشهادات حسب اختصاصات وشعب التكوين.

ثالثا - تعزيز المنظومة وعقلنتها : بعد تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي وما صاحبها من فشل كل المبادرات الوزارية في هذه الفترة للنهوض العالي والحد من البيروقراطية المركزية (مشروع استقلال الجامعات سنة 1989) عرفت الدولة في نهاية هذه الفترة نوعا من الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فشرعت في وضع مخطط تنموي خماسي (1988- 2002) لتصحيح الأخطاء كما تمّ إصدار القانون رقم 09-05 بتاريخ 4 أفريل 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي الذي يمثل لحظة فارقة وهامة بالنسبة إلى تطور منظومة التعليم العالي وهو يهدف إلى:

- جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني من أجل تجنب التصلب الناجم عن اعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري.

- إعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات وإنشاء جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق لجامعات، مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته.

- رفع نوعية التعليم والتكوين عن طريق تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي في مختلف التخصصات.

- توفير وسائل الاتصال ومد شبكة الانترنت قصد رفع المستوى الثقافي والعلمي والمهني للطلبة والأساتذة.

- تكريس الاستقلالية المالية وفرض المراقبة البعدية لمؤسسات التعليم العالي حول الانجازات التي توصلت إليها ومدى جدوى المبالغ المنفقة على مشاريع البحث العلمي.

(حمزة مرادسي،2010 ، ص73)

وعلى الرغم مما حققته الإصلاحات من نتائج ايجابية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنّ منظومة التعليم العالي بقيت تميزها جملة من الاختلالات والنقائص سواء من الناحية الهيكلية والتنظيمية للمؤسسات أو من الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين، خاصة في المجالات التالية:

1- مجال الاستقبال والتوجيه و انتقال الطلبة:

يعتمد الالتحاق بالجامعة على نظام توجيه مركزي تسبب في خيبة أمل الكثير وأدى إلى انسدادات تجسدت من خلال نسبة عالية من الرسوب؛ نمط انتقال سنوي صعب يفتقر إلى المرونة زادت من حدته الآثار السلبية لإعادة التوجيه التي·عادة ما تنتهي هي الأخرى بالرسوب مما أدى إلى مكوث الطلبة في الجامعة مدة طويلة؛ وعروض التكوين عند التسجيل بالجامعة لا تتناسب مع شعب البكالوريا·

2- مجال الهيكلة وتسيير التعليم:

يتميز بمسارات تكوينية مغلقة وأحادية الاختصاص، وضعف نظام التقييم وحجم ساعي مثقل ودورات امتحان مضاعفة تعرقل المجهود الفردي للطالب وتنقص من الوقت المخصص للتكوين.

3- مجال التأطير والتأهيل المهني:

نسبة تأطير غير كافية نجمت عنها مردودية ضعيفة للتكوين خاصة فيما بعد التدرج وذلك نتيجة هجرة الأساتذة الباحثين؛ تعليم غير ملائم وفاقد للعلاقة بالتشغيل؛ وتكوين قصير المدى غير مرغوب فيه ولم يحقق الأهداف التي وضع من أجلها بسبب عدم وضوح القانون الخاص به وفرص التشغيل. (عبد الكريم حرز الله، كمال بداري،2007، ص85)

رابعا - اعتماد نظام ليسانس ماستر دكتوراه والشروع في تطبيق نظام ضمان الجودة

لتدارك الوضع وإصلاح الاختلالات التي وقفت عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولمواكبة النظام الدولي للتعليم، شرعت الوزارة الوصية في إحداث نظام تعليم عالي جديد يعرف بنظام الليسانس الماستر والدكتوراه (ل.م.د)، حيث تم في سنة 2004 ، وبموجب المرسوم التنفيذي(04-371) الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2004، وهو إصلاح يمس الجانب البيداغوجي ويهدف إلى :

- استقلالية مؤسسات التعليم العالي.
- التكوين للجميع ومدى الحياة.

- ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الاجتماعي والاقتصادي وإدماج مهني أحسن للإطارات الجامعية.

- تحقيق تأثير متبادل وفعلي بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي تتواجد فيه.
- انفتاح الجامعة على العالم.
- وترسيخ أسس تسيير تقوم على أسس التشاور والمشاركة.

وقد أضحى هذا النظام، بعد أقل من عشر سنوات من انطلاقه، يطبع مشهد التعليم العالي في الجزائر، بحيث أنّ كل الجامعات تطبقه في جميع الاختصاصات .وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي حققها هذا النظام إلا أنه لم يحقق كل الأهداف التي جاء بها، مما دفع السلطات الجزائرية إلى خوض إصلاحات تصحيحية تكميلية تمثلت في الشروع في تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ضمن مسار إصلاحات التعليم العالي في الجزائر.

وتعتبر التجربة الجزائرية في مجال ضمان جودة التعليم العالي حديثة النشأة إذ بدأ الاهتمام بالجودة في مؤسسات التعليم العالي بموجب القانون توجيه التعليم العالي

في 2008/02/13 لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات تعليم عالي خاصة وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء اللجنة والتحضير لإنشاء لجان أخرى تهتم بالترخيص والاعتماد .وقد أسند للجنة (CNE) الوطنية للتقييم مهمة تقييم جميع وظائف مؤسسات التعليم العالي مقارنة بالأهداف المسطرة من قبلها لتحسين الجودة، ووضع مجموعة من الشروط الواجب احترامها من قبل مؤسسات التعليم العالي وفي حالة عدم احترامها يقوم وزير التعليم العالي بسحب الترخيص .وقد تم وضع مجموعة من الخطوات لتطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي تمثلت في:

1- إقناع أصحاب المصلحة بأهمية تطبيق نضام ضمان الجودة مؤسسات التعليم العالي.

2- إرساء ثقافة الجودة والتقييم الداخلي في مؤسسات التعليم العالي.

3- إنشاء خلية الجودة داخل كل مؤسسة تعليم عالي.

وفي نفس السياق، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتنظيم كل من المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 19 و 20 ماي 2008 ، الذي كان تحت عنوان "الحوصلة المرحلية بعد أربع سنوات من تطبيق نظام ل .م .د"، والندوة الدولية حول ضمان الجودة في التعليم العالي بتاريخ 01 و 02 جوان 2008 ، والذي كان تحت عنوان" ضمان الجودة في التعليم العالي بين الواقع والمتطلبات"، والذي شارك فيه إلى جانب أساتذة جامعيين خبراء من البنك الدولي، اليونسكو، الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية .وقد أوصى الملتقيان بحتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية .وبصدور القرار الوزاري رقم 167المؤرخ في 2010/05/31 المتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام الجودة في التعليم العالي والبحث والمكونة من خبراء وأعضاء هيئة تدريس وإطارات عليا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي تهدف إلى: (CIAQES)

- دعم تطوير ممارسات ضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي.

- متابعة وتفعيل ممارسات ضمان الجودة بالاعتماد على إجراء التقييم الذاتي في المقام الأول لتحسين حوكمة مؤسسة التعليم العالي؛

- تهيئة الأدوات والآليات المناسبة لإنشاء هيئة التقييم.

وقد تمّ تقسيم أنشطة اللجنة إلى ثلاث ندوات جهوية هي :ندوة شرق، غرب ووسط الجزائر وتعمل وزارة التعليم العالي على تحليل وتوحيد أعمال الندوات الثلاث .وتعتبر اللجنة الوطنية مكلفة بالتنسيق مع الوكالات والهيئات المعنية بما يلي

- إنشاء مرجع وطني يتضمن المقاييس والمعايير المتعلقة بضمان الجودة في ضوء المعايير الدولية.

- تحديد معايير انتقاء مؤسسات التعليم العالي الرائدة والمسؤولين عن ضمان الجودة لكل مؤسسة.

- وضع برنامج إعلامي يستهدف المؤسسات المعنية ووضع خطة تكوين لفائدة المسئولين عن ضمان الجودة.

- تحدّيد برنامج لتنفيذ عمليات ضمان الجودة داخل المؤسسات المعنية وضمان متابعة تنفيذها.

- تنظيم العمليات الأولية للتقييم الذاتي للمؤسسات والأنشطة المستهدفة.

- تنظيم عمليات تقييم خارجي للمؤسسات والأنشطة المستهدفة.

- ضمان المراقبة في مجال ضمان الجودة للشرق الجزائري حول معوقات وأفاق تطبيق نظام ضمان الجودة والجمع بين العناصر الضرورية لتحدّ يد سياسة وطنية ونموذج لضمان الجودة .

- إنشاء وكالة مكلفة بوضع هذه السياسة.

تبني ضمان الجودة الداخلي، كخيار استراتيجي على حساب ضمان الجودة الخارجي والذي تمّ تأجيله إلى وقت لاحق مع بروز مؤسسات متنوعة الطبيعة والشكل القانوني .وقد أعطي للتقييم الذاتي، الأولوية باعتباره الركيزة الأساسية لتحسين وتطوير جودة التعليم العالي ومفتاح الانتقال إلى ضمان الجودة الخارجي، كما تمّ تكوين المسؤولين وخبراء التقييم فبعد استكمال تكوين أعضاء اللجنة الوطنية من خلال برنامج تكويني على يد خبراء دوليين والذي توج بزيارات ميدانية لبعض الدول الأوروبية، تم الشروع في تدريب المسؤولين الذين تم

تعيينهم على مستوى كل الجامعات ضمن برنامج تكويني على مستوى الندوات الجهوية الثلاث وبتاريخ 26 جانفي 2014 أعلنت عن الانتهاء من إعداد مرجع الجودة (le référentiel) يتناسب وخصوصية مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والسياق الوطني ويستند إلى نظام مرجع الجودة وهو يتكون من سبعة مجالات هي: مجال التكوين (23 معيار)، مجال البحث (17معيار) مجال الحوكمة (27 معيار)، مجال حياة الطلبة في الجامعة (15 معيار) الهياكل والبني التحتية (17 معيار) التعاون الدولي(11 معيار) والعلاقات السوسيو اقتصادية (06 معيار). (مبارك بوعلاق، 2012, ص80)

تعريف التعليم العالي

يحظى التعليم العالي بمكانة اجتماعية مهمة لدوره في تكوين وإعداد الكفاءات البشرية المؤهلة لشغل المناصب التنموية في الدولة، وتشير الأدبيات التربوية إلى أن مرحلة التعليم العالي، هي تلك المرحلة التالية لمرحلة التعليم الثانوي، والتي ينخرط فيها المتعلم في سن الثامنة عشر بعد قضاءه اثنتا عشرة سنة دراسية في التعليم قبل العالي .والتعليم العالي وفق ما استقر في الأدبيات التربوية المعاصرة هو التعليم في الجامعات والمعاهد العليا، وكذا المعاهد الفنية والتقنية التي تلي مرحلة التعليم الثانوي، أي كل تعليم يتم بعد المرحلة الثانوية يسمى تعليم عالي. (بدران شبل، وآخرون , 2007 , ص231)

كما يعرف التعليم العالي من خلال وثيقة المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرون على أنه برامج الدراسة أو التدريب على البحوث في المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة.

كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على أنه" مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي، وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات للتعليم العالي كالجامعات الحكومية والخاصة وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى، ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات والمواد الالكترونية والهيئات والوكالات المضيفة العامة والخاصة ".(الربيعي سعيد بن حمد، 2007 , ص23)

ويعد التعليم الجامعي من أهم الوسائل المتاحة أمام الدول النامية لإبراز إمكانياتها وتحقيق تطلعاتها في التقدم والحرية والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية .وتتحمل الجامعة هذه الرسالة مما يجعلها ذات طبيعة خاصة فدورها لا يقتصر على التعليم فقط، وقد تطور مفهوم الجامعة كمبدع ومبتكر وباحث ومطور للأفكار الجديدة، أكثر من كونها مجرد أداة لنقل ما هو معروف ومقبول ومتفق عليه، حيث أخذت باستمرار تهتم بالبحث وتطوير المعرفة فضلا عن وظيفتها الاجتماعية ودورها في تحمل مسؤولية التغيير الاجتماعي.

(كنج روجر، وآخرون, 2008 , ص19)

تعريف عدي عطا: هو كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتقدمه مؤسسات متخصصة، وهي مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ، تنمية لمواهبهم وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة.

وعرفه (محمد نجيب بن حمزة أبو عظمة) بأنه ذلك التعليم المستقطب للمخرجات المميزة من التعليم العالي بعد الثانوية، ويقوم بمسؤولياته لتدريب الموظفين على رأس العمل ويتحمل توفير الكوادر البشرية المناسبة سوق العمل في مجال الاختصاص.

أما (محمد حميدان ألعبادي) عرفه بأنه أحد الوسائل الأساسية لإكساب الطالب المعرفة والمعلومات والتفكير العلمي والبحث وتكوين الاتجاهات الايجابية وتنمية قدراته على الانتقاء والاختيار في مواجهة هذا الانفجار المعرفي والتقدم العلمي لأنه بذلك يساهم في تكوين أو خلق مجتمع المعرفة أو على الأقل التحول إلى مجتمع المعرفة، لان الهدف في النهاية ينبغي أن يكون انجاز أفراد متعلمين قادرين على التعامل مع المعارف التي يتلقونها بنوع من التفكير المستقل والإبداع. (رقاد صليحة، 2014، ص24-25)

خصائص مؤسسات التعليم العالي:

نظرا لاختلاف وظائفها وأهدافها، تتميز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عموما عن غيرها من المؤسسات بما يلي:

- نشاط المؤسسة الجامعية علمي أكاديمي بالدرجة الأساسية مضمونها التعليم والبحث العلمي.

- هي الأكثر تماشيا مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في ميادين اختصاصاتها واهتماماتها.

- تعد الموقع الأكثر حساسية في رسم معالم مستقبل موطنها الذي تمده بالإطارات البشرية والكفاءات والمهارات من خلال مخرجاتها.

- يعد الاستثمار في الجامعة استثمارا طويل الأجل لا تظهر نتائجه في الأمد القصير.

- تضم كما نوعيا من الأطر البشرية المؤهلة لنقل المعارف والمهارات لغيرها.

- ترتبط الجامعة بنظيراتها من الجامعات الأخرى بصلات ذات طبيعة خاصة، تميل في العادة إلى التعاون ولا تخلو أحيانا من المنافسة، سواء كانت تلك الجامعات وطنية أو أجنبية.

- تضم الجامعة إلى جانب العاملين فيها المستفيدين من خدماتها المباشرة وهم الطلبة الذين يعدون ثروة بشرية ثمينة عليها بذل عناية شديدة في إعدادهم علميا وتربويا.

- يعد الإنتاج المباشر للمؤسسة الجامعية فكرا ومعارف ومهارات خاضعا لأصول مختلفة في تسويقه. (محجوب، بسمان فيصل, 2003, ص25)

وإضافة إلى ذلك نجد أن سياسة التعليم العالي تتسم بالعديد من الصفات والخصائص التي تمكنها من تحقيق الوظائف التي تؤديها بفاعلية، ومن تلك الخصائص نجد أنها:

1- توجيهية وليست تفصيلية :فالسياسة التعليمية تركز على الأسس الثابتة الواضحة، التي تتيح للعاملين اتخاذ القرارات المناسبة لما يواجههم من مواقف ومشكلات، وفي الوقت نفسه تشكل الإطار الذي يوجه تلك القرارات المناسبة، لتحقيق الأهداف المنشودة . فهي تختلف عن الخطة، حيث أن الأخيرة تحدد بالتفصيل طريقة إنجاز الأهداف .في حين تصاغ السياسة على مستوى أكثر عمومية، مشيرة فقط إلى الأهداف والاتجاه الذي يراد توجيه التغيير نحوه.

2- ثابتة ومتطورة : فهي ثابتة ومستقرة لا تتغير بتغير المسئولين، لكونها مقبولة من جانب أطراف العمل التعليمي، إضافة إلى ذلك فإن عنصر الزمن أمر ضروري لتحقيق الأهداف التعليمية التي تتعلق بالناشئين والشباب والكبار، الأمر الذي يتطلب الثبات والاستقرار، ولا يفهم من ذلك الجمود وعدم التطور، فهي يلزمها التطوير والتنمية وفق الظروف المتغيرة والمتجددة، وذلك لكي تتمكن السياسة التعليمية من التكيف والتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تحدث، خاصة في عصر الازدهار الثقافي والمكتشفات, ولكي يتحقق لسياسة التعليمية الثبات والاستقرار، لابد لها من مقومات أهمها:

- أن تعكس بصدق الصورة التي ينشدها المجتمع، وأن تتسق مع مخططات الدولة للتنمية، وأن تتناسب مع الإمكانات المتاحة، مادية وبشرية، وأن تتفق والاتجاهات النابعة من تاريخ المجتمع وفلسفته وتقاليده وآماله.

- أن تستغل كل الإمكانات المتاحة في التربية والتعليم والتدريب، بما يوفر طاقات جديدة واعية ومبدعة، تخدم العاملين أنفسهم، وتخدم الإنتاج وتنهض بالبيئة والمجتمع في جميع مقومات حياتهما.

- أن تراعي السياسة التعليمية في كل الخطط والمناهج الدراسية تعميق المفاهيم الاجتماعية الصحيحة، بكل الوسائل التطبيقية والنظرية.

- أن يتحقق في السياسة التعليمية العدالة، والاتزان، ومبدأ تكافؤ الفرص، لينتفع بها كل مواطن بحسب قدراته.

- أن تتضح فيه وظيفة الجامعة، باعتبارها مؤسسة تربوية اجتماعية، ومركز إشعاع للبيئة، وأن تتضح فيها كذلك رسالة الأستاذ، والعلاقة بين الجامعة والمجتمع، ليتحقق المزيد من العناية بجهود كل من المؤسسة والبيئة في صناعة جيل الغد.

- أن تهتم السياسة التعليمية بكل شريحة في المجتمع، ليرتفع بذلك الوعي وتقترب القرية من المدينة، ويرتقي مستوى القوى العاملة، وتتاح الفرص للاكتفاء الذاتي وتتسع المجالات أمام ذوي المواهب.

- أن تبين بوضوح أهمية العمل والإنتاج، ليصبح التعليم حيا فيه حركة ونشاط، ولذا وجب عليها الاهتمام بالتعليم الفني بأنواعه ومراحله المتعددة، وذلك لتلبية خطط التنمية.

- أن تتجه السياسة التعليمية في مجالاتها التنفيذية إلى اللامركزية، فتقتصر مهمة الوزارة على التخطيط العام والمتابعة والتقويم، وتقوم الإدارات المحلية بتنفيذ مواد السياسة بحسب حاجة كل بيئة.

- أن تحقق السياسة التعليمية في إنتاجها النهائي اعتزاز الفرد بالقيم الروحية وتمسكه بدينه واعتزازه بوطنه والانتماء له.

وبالتالي تكون السياسة التعليمية متفقة مع حاجات المجتمع وتطلعاته، ومواكبة للتطور الحضاري.

3- قابلة للتسجيل :لا يكفي إعلان السياسة التعليمية وإذاعتها لكي تكون واضحة ومفهومة من قبل جميع العاملين، بل لابد أن تكون مسجلة في صورة مكتوبة لضمان الالتزام بها ومراجعتها والإضافة إليها.

4- قابلة للتطبيق :إن اختيار السياسة التعليمية يبنى على واقع المجتمع واحتياجاته، وإمكاناته المتاحة بشرية ومادية، ولذا فهي تنطلق من أهداف قابلة للتحقيق، وهذا يدل على مرونة السياسة التعليمية وتكيفها مع التغيرات التي قد تحدث للمجتمع والتعليم كما أن أهداف السياسة التعليمية قد سبق الاتفاق عليها من قبل أطراف العمل التعليمي وبالتالي فهي لن تتعرض للجدل والنقاش، مما ييسر تطبيق السياسة التعليمية.

5- متكاملة : للسياسة التعليمية تكامل داخلي وآخر خارجي، فهي تتكامل مع السياسات الأخرى داخل الدولة، نتيجة لتكامل أهداف السياسة التعليمية مع أهداف سياسات الأنشطة الأخرى داخل الدولة، فالتعليم نشاط اجتماعي ونجاح سياسته التعليمية يتطلب تكاملها مع السياسات الأخرى .كما أنها متكاملة فيما بينها، وذلك من خلال التكامل القائم بين أهداف مراحل التعليم المتعددة والمتنوعة، وذلك سعيا لتحقيق غاية التعليم وأهدافه العامة.

6- علمية : تنبع علمية السياسة التعليمية من كونها اختيرت من بين عدة بدائل، وذلك الاختيار يعتمد على التفكير العلمي الذي يراعي ملائمتها لظروف المجتمع ومن ستطبق عليهم، من متعلمين ومعلمين لهم خصائصهم الفردية والاجتماعية، فهي ليست ارتجالية عفوية، أو اجتهادات شخصية، بل هي نتاج أبحاث ودراسات علمية في اختصاصها.

7- و اقعية :فالسياسة التعليمية تنبثق من واقع المجتمع وظروفه، أي أنها انعكاس للواقع الاجتماعي الذي توجد فيه، فلا تفرض من أعلى، بل تعكس البناء الاجتماعي الذي توجد داخله، وتكون صدى له تلك هي أبرز خصائص السياسة التعليمية والتي تمكنها من القيام بوظائفها على أفضل وجه. (حكيم، عبد الحميد, 2000, ص66-69)

أهمية التعليم العالي

يعد التعليم والتعليم العالي بصفة خاصة قضية هامة وحيوية، لأنه يعني إعداد الإنسان الذي يمثل المحور الأساسي لكل قضايا التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحيث أن التعليم العالي هو مرحلة التخصص والإعداد العملي في كافة أنواعه ومستوياته سدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المنشود الذي تسعى إليه أي أمة لتحقيق أهدافها وغاياتها، فإن الرؤية الإستراتيجية للتعليم العالي ضرورة ملحة وذلك لوجود الكثير من التحديات والمعضلات التي تواجهه والمتغيرات التي يمر بها. (الحبيب، فهد بن إبراهيم, 2006, ص52)

كما يحتل التعليم العالي مكان الصدارة في التقدم المنشود في المجتمعات البشرية، وفي تشكيل معالم الواقع والمستقبل في مختلف الجوانب الاجتماعية والعلمية والاقتصادية لكل الدول، خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد ومجتمع المعرفة، وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية، وأصبح من المسلم به أن تقدم الدول ورقيها ونماءها أصبح يعتمد باستمرار على مدى تقدمها العلمي، ويرتبط بمدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي، التكنولوجي، والمعلوماتي، ولا يتحقق ذلك لأي دولة إلا من خلال وجود نظام جيد للتعليم العالي يجعل من العنصر البشري عامل نمو وتقدم للمجتمع. حيث يساهم التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بأربعة طرق:

1- تكوين رأس المال البشري بفضل التعليم.

2- تشكيل أسس وقواعد معرفية بفضل البحث.

3- نشر وتثمين المعارف من خلال التبادلات مع مستعملي هذه المعارف.

4- المحافظة على المعارف من خلال تخزين ونقل المعارف بين الأجيال.

(معوض، صلاح الدين إبراهيم ,1987 , ص329)

كما تكمن أهمية الجامعة من حيث كونها فكرة ومؤسسة بالنسبة للمجتمع، تتيح الفرصة للتيارات الفكرية والآراء المتباينة للالتقاء والاحتكاك، مما ينجم عنه نمو الطاقات الإبداعية والقدرات الخلاقة، ومن ثم حدوث التغير والتطور .والجامعة كمؤسسة إنما تهدف في حقيقة الأمر إلى تهيئة الظروف للتفاعل بين الطلاب والأساتذة من خلال الدراسة والبحث وصولا إلى تحقيق أهداف المجتمع، وقيادة التغيير فيه.

كما أن أهمية الجامعات نابعة من دورها الحاسم في التأثير على مختلف قطاعات المجتمع، فبحكم طبيعتها العلمية والثقافية، تعد أكبر المؤسسات الرائدة في مجال التحديث والتغيير والدعوة إلى البحث عن الحقيقة ونشرها، وتوفير المناخ الذي يساعد على ذلك من خلال تعزيز المبادئ والمثل الديمقراطية. (الملاح، يحي هاشم, 2006, ص34)

وبالإضافة إلى ذلك تتضح أهمية سياسة التعليم العالي من خلال الوظائف التي يقوم بها فهي ليست مجرد توجهات للنظام التعليمي، أو مجرد نقطة البداية في المجال التعليمي، والنظام التعليمي للدولة بل تحقق الكثير من المزايا منها:

1- تشكل أساسا لتقويم الخطط القائمة والخطط المقترحة: ففي ضوء السياسة التعليمية يتم قياس الأداء الفعلي، بحيث تتخذ معايير للتقويم للخطط القائمة، والخطط المقترحة، للتعرف على نقاط القوة والضعف في الخطة.

2- تيسير عملية صنع القرارات على المستوى الإداري: وذلك من خلال توفيرها للمعايير الحاكمة التي تبن أهمية وقيمة الحلول المقترحة لما يقع من مشكلات، فتساعد على اتخاذ القرار الصائب.

3- تقضي على التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية :وذلك لما يتخذ من قرارات تصدرها الأجهزة المختلفة حيال المشكلات المتشابهة، وبالتالي يتحقق الاتساق في الإجراءات وما يصدر من قرارات.

4- توفر نوعا من الشعور بالأمن لدى العاملين، ودرجة من الاستقرار النسبي: فهي لا تتغير بتغير المسئولين، وبالتالي تساعد على استقرار العمل والتنفيذ ولو تغير المسؤول لكونها تحوي مواد تضبط إجراءات العمل، وقواعد توضح تطبيق تلك المواد مما يؤدي إلى الفهم الصحيح لمتطلبات العمل التعليمي، وضمان عدم الانحراف عن الأمر المحدد مسبقا.

5- توفير الوقت والجهد والمال على كافة المستويات الإدارية والفنية : نتيجة للمزايا السابقة التي تحققها السياسة التعليمية فهي تساعد في توفير الوقت والجهد والمال، حيث يتخذ القرار، وفقا للخطوات المحددة، ومن الجهة المختصة باتخاذه.

6- توجيه النظام التعليمي: حيث تحدد الخطوط العريضة التي يسير وفقها التعليم كاللغة والمقومات الدينية وغيرها من التوجهات التي تحكم التعليم العالي، وتحظى بأهمية وحساسية خاصة ومن خلال ما توفره السياسة التعليمية تتضح أهميتها ومكانتها، والتأثير الذي تحدثه في المجتمع. (حكيم، عبد الحميد, مرجع سابق, ص66)

وظائف مؤسسات التعليم العالي

تكاد تجتمع مختلف الأدبيات العربية والغربية على أن وظائف الرئيسة للجامعة المعاصرة تندرج تحت ثلاثة عناوين رئيسية هي:

1- التعليم وإعداد القوى البشرية: تؤدي مؤسسات التعليم العالي وظيفة التعليم وتأهيل القوى البشرية من خلال تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للمتعلمين بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة المهنية، وكذا من خلال تكوين الموارد البشرية تكوينا علميا وتقنيا وفكريا وثقافيا متكاملا ومتوافقا مع متطلبات العصر ومتغيراته ومرتكزا على تقنياته وتوفير سبل التنمية المستمرة لكل الموارد البشرية بما يهيئها للمشاركة الفاعلة والمتميزة في تفعيل واستثمار ثروات المجتمع وتحقيق نموه وتطوره ودعم قدراته.

وتأتي هذه المهمة على رأس أولويات التعليم العالي، إذ أن إسهامه في إعداد وتهيئة الأجيال القادمة للعمل والمشاركة في التنمية الشاملة يعد عنصرا أساسيا في تقدم المجتمع والنهوض به في كل الحالات الأخرى، وتحسين ظروف معيشة الأفراد ضمن مجتمعهم. (محجوب، بسمان فيصل, 2003, ص25)

2- البحث العلمي: تقوم الجامعات من خلال ما تتوفر عليه من كفاءات وإمكانيات على تنمية المعرفة والمساهمة في إنتاجها وتطويرها ونشرها من خلال البحوث العلمية على مستويات مختلفة ومتنوعة .كما توفر جوا من الاستقلالية في التفكير والموضوعية وإطلاق العنان للطاقة الإبداعية للفرد، بتنمية قدرته على الملاحظة والتجريب والتحليل والتركيب.

وتعد الجامعات محيطا منظما وفاعلا في مجال البحث العلمي، وتنمية وتطوير الرصيد المعرفي للمجتمع، ومباشرة البحث العلمي المنظم والتطوير التقني لتنمية المجتمع وحل مشكلاته، من خلال توفير البيئة العلمية المناسبة للباحثين وأعضاء هيئة التدريس لمساعدتهم على الإبداع والإنتاج العلمي، وكذا التوظيف المخطط والتنمية المستمرة للقدرات والموارد العلمية والبحثية بالجامعات بما ينسجم مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في زيادة قدراته التنافسية. (الربيعي، سعيد بن حمد، ص27)

3- خدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الشاملة: لا يتوقف دور التعليم العالي بمختلف مؤسساته على أداء مهام التعليم وتطوير البحث العلمي وإنما يعمل كذلك هذا القطاع وبشكل رئيس على خدمة قضايا المجتمع وربط الوظيفتين السابقتين بمختلف خصائص واهتمامات وثقافة المجتمع وتوجهاته المستقبلية فهي تعمل على تقديم خدمات واستشارات وحلول علمية وتقنية لمعالجة العقبات التي تواجه المجتمع، من خلال المشاركة الإيجابية في دراسة وتشخيص وحل المشكلات، واستثمار العلم والتقنية من أجل توفير المعارف والثقافة والعمل على نشرها .والمشاركة في التوعية بالعديد من الظواهر والإسهام في تحسين وتصحيح الرأي العام.

وقد تطور مفهوم التعليم العالي بتطور سياساته وتجاربه وأصبحت الجامعة مؤسسة للدراسة والبحث والتنمية الاجتماعية في الوقت نفسه، وقد ظلت الجامعات في جميع مراحل

تطورها قمة التعليم وقمة البحث العلمي في مجتمعاتها، فمؤسسات التعليم العالي تؤثر بشكل إيجابي وفاعل على مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية مما يجعله القطاع الأكثر ارتباطا وتأثيرا على التنمية المستدامة في أي دولة، لأن أي مشكل أو فشل يعانيه التعليم العالي سيكون له الأثر الشديد والوخيم على مسايرة التنمية في أي دولة.
(عبيد عامر, 1994,ص232)

أهداف التعليم العالي

إن مهمة التعليم العالي متشعبة الاتجاهات والأدوار وبعيدة الأثر في المجتمع، وبشكل عام يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها هي:

1- تأهيل وإعداد كفاءات بشرية قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العملية.

2- الاهتمام بالبحث العلمي وكشف أسرار الطبيعة وتنمية المعرفة البشرية بكل أشكالها.

3-الاهتمام بالنشر، حيث لا تقتصر مهمة الجامعة على إعداد الباحثين وإجراء البحوث وإنما تمتد لتشمل تقديم نتائج عن طريق وسائل النشر.

4- حماية التراث الإنساني والحفاظ على إنتاج الفكر البشري.

5- القيادة الفكرية وخدمة أهداف التنمية الاجتماعية.

6- تفسير وتبسيط نتائج البحوث العلمية

7- النظر في مشكلات المجتمع المحيط ومحاولة فهمها وتحليلها، ثم البحث عن حلول مناسبة لها.

8- تحقيق مبادئ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين المواطنين.
(الترتوري، وآخرون، 2006, ص76)

ومن الطبيعي أن تتأثر أهداف الجامعة بالمتغيرات والعوامل والظروف السائدة في المجتمع والعالم ككل، وعليه فالتغيرات المتسارعة التي تجتاح العالم، تقتضي بالضرورة رسم أهداف جديدة للعمل والتطوير التربوي في التعليم العالي، أهداف تتسم بالجودة والتميز، إذا أريد لهذا التعليم أن يساهم بكفاءة وفعالية في توفير متطلبات تحقيق التنمية الشاملة على الصعيد الداخلي والتكيف مع التوجهات التي يشهدها العالم، والمساهمة فيها هذه التغيرات

التي لم تعد تنفع معها المعارف والأساليب التي تعتمد الإجابات على وقائع ومشاكل الماضي وإنما ينبغي أن يتأسس نوع جديد من التعليم والتوجيه الذي ينمي الاستعدادات والقدرات لدى المتعلمين ويغرس الثقة في نفوسهم، استعدادا لمواجهة نوع المشكلات التي تطرح عليهم في واقعهم الجديد .(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, 2008 ,ص8)

- التعليم مدى الحياة:

في مجتمع قوته ونشاطه يقومان على المعرفة واستغلالها، يحظى التعليم بدور كبير واهتمام نوعي كونه المزود الفعلي برأس المال الفكري المؤهل والفاعل في مجريات أحداث المنظمات والمجتمع ككل، والتعليم هو أهم عوامل التغيير على وجه الأرض وهو مصدر الرفاه والتقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي والمعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية العليا :الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية .وإن كانت المعرفة هي محرك مجتمع المعرفة فالتعليم هو وقودها، وإن كانت التكنولوجيا هي الآلة الجديدة لعدم المساواة الاجتماعية فالتعليم هو أعظم الوسائل لتحقيق هذه المساواة, ولم يعد التعليم أو التدريب قصرا على وقت ومكان معينين نهائيين، لكن أضحيا صالحين مدى الحياة، كما أن الإنسان هو العامل والفاعل في قلب مسيرة اكتساب المعرفة وتداولها هذه العودة إلى البعد الإنساني للمعارف لا تشكك بأهمية الأدوات التقنية الحديثة، ولكنها ليست إلا أدوات بسيطة لا تسمح بالاستغناء عن عملية التدريب بحد ذاتها. (بوغازي، محمد علي, 2001, ص20)

وقد ساهم ذلك في ظهور المنظمات المتعلمة، حيث أن" التعلم في ضمن المنظمات له خاصيتين أساسيتين، فهي تدمج بين مهارة التعلم ومهارة التفاعل مع/والتعلم من الآخرين وهذه المهارات هي قلب نجاح الفرد في اقتصاد المعرفة ".

فبرامج التدريب يجب أن تكون مجارية لروح التطور التكنولوجي فالأجهزة التقنية الحديثة لا تحتاج إلى الشهادات العلمية فحسب وإنما تحتاج إلى كفاءة في تشغيلها، ويكفي دلالة على أهمية الاستمرار في التعلم أن" نصف الوظائف القائمة اليوم لم تكن موجودة قبل ثلاثين عاما، وأن التخصصات العلمية والتقنية تتضاعف في فترت أقصر وتفرض عالميا

والمعرفة تتضاعف كل اثني عشرة سنة وأن المعلومات على شبكة الانترنت تتضاعف كل 100 يوم (Davenport ,paul,2010)

1- البحث التطبيقي: تعد المعرفة ورأسمال البشري من أهم الموارد الاقتصادية في ظل مجتمع المعرفة، نظرا لاستثمار الكفاءات التي تتوفر في المجتمع لصالح العديد من الدول في العالم، خاصة منها تلك التي لا تتوفر على المواد الأولية التقليدية، لأن المعرفة والإبداع وليدة الفكر البشري ولا يمكن احتكارها داخل حدود الدول. فبناء مجتمع المعرفة يتطلب ثلاثة أنشطة :إنتاج المعرفة ونشرها والتعامل معها في حل قضايا المجتمع وبالتالي التواصل الفاعل مع الحاجات المجتمعية. (الخوري، هاني شحادة، ص181)

ويشكل تعليم الرياضيات والعلوم قاعدة التقدم التكنولوجي مما يشكل بوابات ضرورية للمهن العلمية والهندسية والتقنية، ويشكل تحديا لنظام التعليم القديم وللخبرات التقليدية التي أصبح تجاوزها ضروريا، للوصول إلى تنفيذ برامج تدعم التنمية في المستقبل.

تجدر الإشارة إلى أن الاستقراء الواعي للتاريخ، يقدم دلالة قاطعة على أن القاعدة العلمية -التكنولوجية لكل عصر أو حقبة، شكلت العامل الأهم في تحديد معالم هذا العصر ووجهت مسار تطوره .وأن العلاقات بين المجتمعات والدول حكمها بالدرجة الأولى موقع كل منها من الإنجاز التكنولوجي للعالم. (عباس بشار,2000, ص86)

ومع التقدم العلمي والتكنولوجي السريع، تعتمد أغلبية دول العالم على الجامعات من أجل التطوير الاقتصادي والمنافسة الدولية والحفاظ على المكانة العلمية والاقتصادية العالمية، ويتزايد التأكيد على أهمية البحث التطبيقي كمحور حيوي لتطوير التعليم العالي والمجتمع، كما أنها من أبرز مؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات، كتصنيف شانغاي الشهير. (Muet, florence, 2009, p7) .

حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي تهدف إلى توجيه البحث العلمي والتكنولوجي نحو أكثر إبداعية وابتكاريه لتوليد المعرفة وتوفير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة ومنه تطوير العلاقة جامعة– مؤسسة .كما أنها مدعوة لتثمين نتائج البحوث من خلال نقل هذه

المعارف ونشرها وتوسيع التعريف بها مما يزيد في قيمة المؤسسة التعليمية .كما يكون تثمين نتائج البحوث كذلك من خلال انفتاح الجامعة على المجتمع واستغلالها في حل مشكلاته وتطويره،" فلكي يزدهر إنتاج المعرفة يحتاج إلى أن تستعمل نتائجه من قبل مختلف مؤسسات المجتمع وخصوصا المؤسسات الاقتصادية، وإلا تنقلب عملية البحث إلى ترف عبثي لا يسهم في عملية التنمية. إن استعمال المعرفة في حل قضايا المجتمع هو وحده الكفيل بالدفع إلى المزيد من إنتاج المعرفة. (Djekoun, Abdelhamid, 2007, p32)

3- تشغيلية الشهادات: تعد تشغيلية الخريجين وقابليتهم على التكيف في الحياة المهنية هدفا جديدا للتعليم العالي .وذلك من خلال تزويدهم بمهارات اكتساب وتقوية قدراتهم، وكذا التعرف على كيفية الاندماج في الوسط المهني والتطور فيه، ويعد ذلك محاولة فعلية لتقليص الفجوة الآخذة في الاتساع بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل لأن التركيز يتم على طرفي المعادلة بصفة منفصلة وليست تكاملية. إن الحديث عن تشغيلية الشهادات يطرح جانبين جوهريين لكليهما أهمية قصوى، يتعلق الجانب الأول بمصير الشهادة الجامعية ويتعلق الثاني بفعاليتها .

أ- مصير الشهادة :وجود أعداد كبيرة من الخرجين الحاصلين على شهادات لا تتناسب مع احتياجات التنمية الاقتصادية ولا تتطابق معها كيفا وكما.

ب- فعالية الشهادة :لا يكون للتعليم أثر ما لم يرتبط بجانب التأهيل العلمي والتدريب الفعلي لممارسة وتطبيق مختلف المعارف التي اكتسبها الطالب.

هذا كله يعزز ضرورة الاطلاع والتدريب العلمي المستمر والتوجه نحو التخصص والمهارات والإبداع هذا ما دعا إليه روبرت ريتش وزير العمل الأمريكي الذي أعاد تنشيط الاقتصاد في عهد بيل كلينتون عندما دعا إلى تحديث أساليب التعليم وإعادة ربط مناهج التعليم في المدارس والجامعات بخططك الإنتاج والتطور التكنولوجي.

(فخرو علي محمد, 2010)

معوقات ومشاكل التعليم العالي وإصلاح النظام التربوي في الجزائر

لقد حاول المختصون والباحثون منذ عشرات الأعوام والسنين تشخيص واستقصاء مختلف مشكلات ومقومات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، ولقد ترددت العديد من مثل هذه الأبحاث في المؤتمرات العلمية والندوات والملتقيات الدولية، وعليه لا أحد ينكر أن قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية على غرار الجزائر يواجه معوقات، مشاكل وتحديات كثيرة ومنه عملت الجزائر بكل مالديها للقيام بإصلاح التعليم ككل.

معوقات التعليم العالي

يعاني قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر كغيره من قطاعات البلدان العربية من عدة معوقات تشكل عائقا أمام إجراء البحوث العلمية في الجزائر فيما يلي:

- عدم توفر البيانات والمعطيات اللازمة عن بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها تحد من إجراء البحوث العلمية.

- ضعف الإمكانيات المادية والوسائل المخصصة للباحثين والأساتذة الجامعيين لإجراء البحوث العلمية، ولاسيما أن البحث العلمي يكلف جهدا بدنيا وماليا، لذا يتطلب تمويل الباحثين لإجراء بحوثهم.

- انفصال البحث العلمي في الجزائر عن المجال التطبيقي ومشكلات المجتمع في بعض الحالات. (علبال بو محمد، وآخرون, 2012, ص631)

- ضعف المخصصات المرصودة للبحث العلمي في الجزائر (تدن نسبة الإنفاق على البحث العلمي): يتضح من خلال مراجعة ميزانية قطاع التعليم العالي ونسبة الإنفاق على البحث العلمي ضعيفة نوعا ما في الجزائر، حيث لم تتجاوز ميزانية التعليم والبحث العلمي خلال السنوات العشر الأخيرة نسبة 5% من الحجم الكلي لميزانية الدولة، ويحتل هذا المشكل المعوق الثاني بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

- ضعف التنسيق بين الجامعات الجزائرية والمعاهد والمدارس العليا.

- غياب المراجع العلمية الحديثة وعدم توفر قاعدة البيانات والمعلومات

- غياب التكامل العلمي والبحثي بين الجامعات العربية ،حيث أن غياب هذا التكامل بين مختلف الجامعات والمعاهد العربية يحول دون الاستفادة من خبرات بعضهما.

- ضعف إمكانات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جهة، وعدم توفر الأجواء الايجابية لهيئة التدريس التي تحفز على العمل والنشاط المنتج في مجالي التدريس والبحث العلمي والمعرفي في الجزائر. (عماد أحمد البرغوثي، وآخرون, 2007 ، ص1141)

ثانيا: المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي

من المشكلات المهمة التي تواجهها الجامعة الجزائرية اليوم نجد:

1- مشكلة التحجيم :

تشكل مشكلة التحجيم تحديا مخيفا للجامعة الجزائرية منذ الثمانينات ويعكس لنا هذا التدفق الأرقام المسجلة في كل دخول جامعي، حيث يصل العدد إلى مليون طالب حسب وزارة التعليم العالي والبث العلمي ويرتبط هذا المشكل حسب مختلف المصادر بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- مبدأ تساوي فرص الالتحاق بالتعليم العالي.
- النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر وتوسع عددا لملتحقين بالأطوار الابتدائية الثانوية.
- زيادة الحاجات لليد العاملة المؤهلة لمسايرة المستجدات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل.
- الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية تربط بتحسين الدخل والمستوي المهني في إطار الحراك الاجتماعي ومواجهة شبح البطالة.
- العوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقويم .ومركزية التوجيه والتقويم.
- مجانية التعليم العالي .وإهمال النوعية بسبب نقص الموارد التمويلية والمؤطرين والهياكل
- مشكلات الإعادة والتسرب والتحويل (Omar sakri,1999, p73) .كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم هذه المشكلة و مشكلات أخرى أعاقت تطور التعليم العالي وارتبطت:
- بزيادة الحاجة للتمويل لمواجهة الزيادة المطردة في عدد الطلبة من حيث المقاعد البيداغوجية والهياكل، ميزانية التسيير البحث العلمي، التأطير.

نجد أيضا مشكلة الإطارات اللازمة كما وكيفا، وهنا نسجل ضعفا في هذا الجانب اضطر الجامعة لتوظيف أساتذة، عمال إدارة ..بعيدا عن المقاييس الموضوعية والعلمية.

- زيادة بطالة الخرجين التي أصبحت ظاهرة معروفة في المجتمع الجزائري نتيجة ضعف الشهادات وقلة المناصب المفتوحة.

نقص الفعالية والحافز عند الطلبة والأساتذة.

- إهمال البحث العلمي.

- هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل واستثمار أحسن لقدراتهم وتحسين تكوينهم.

ويعد إهمال نوعية التكوين من النتائج المهمة التي نجمت عن الاهتمام بالتوسع الكي على حساب الكيف خاصة في ظل تسارع المعارف والعلوم .ومما هو متعارف عليه في ميدان التربية أن العلاقة عكسية بين عدد الطلبة والمردود التربوي فهو ينخفض بارتفاع العدد. (خراط رشيد،1993 ، ص12)

2- **مشكلة صعوبات التمويل** :

تعد من المشكلات المطروحة بقوة لدى كثير من الدول العربية والغربية، فقطاع حساس كقطاع التعليم العالي يحتاج إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد علي التمويل الحكومي.إلا انه في الجزائر رغم ما تخصصه من ميزانيتها للتعليم العالي إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة وارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي، خاصة ما تعلق بالبحث العلمي والأجور مما يضعف دورا البحث العلمي في دعم وتمويل التعليم العالي الذي يعد في كثير من الدول من أهم مصادر التمويل (Bouzid Nabil, 2003, p205-206)..

3- مشكلة التأطير :

يعرف عالم اليوم بالتطورات السريعة والمبتكرات التي يعجز الإنسان عن ملاحقتها بالأعداد الهائلة للملتحقين بالتعليم العالي، ومن ثمة فلا بد من ملاحقة هذا العصر وإعداد أجيال قادرة على المشاركة فيه وتطويره، وهذا يعني أننا بحاجة إلى أستاذ جامعي يمتلك العديد من الكفايات والمؤهلات ليكون باحثا ومدرسا. (أحمد حسين اللقاني .1993 ص 55)

لكن الملاحظ اليوم في الجزائر ورغم ما عرفه التعليم العالي من تطور منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلا انه يتجلى النقص الكبير في عدد المؤطرين خاصة في المراتب العليا مقارنة بعدد الطلبة وبالمعدلات العالمية، إذ نجد مثلا أن عدد الطلبة وصل إلى حوالي429 طالب لكل أستاذ تعليم عالي سنة 1999-2000 ووصل إلى 916.6 طالب في جامعة فرحات عباس - سطيف بينما يصل المعدل العالمي 253 طالب لكل أستاذ تعليم عالي.

(الحولية الإحصائية رقم 29 ص 137)

إن مشكل التأطير يرهن البحث العلمي الذي يعد الوظيفة الأساسية للجامعة بعد التكوين، إلا أننا نواجه اليوم تحديا مخيفا وهو أن عدد الأساتذة الدائمين وحسب اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي سنة 2002 هو 17.567 ألف أستاذ،2248 في صف الماجستير، 120 أستاذ مؤقت ومشارك، في حين أننا بحاجة 35 ألف أستاذ دائم.

. (CNRSE, 2002, p235)

خاصة في ظل التوزيع غير العادل للكفاءات رغم الزيادة المعتبرة في سنة 2004-2005 المقدرة ب 25.229 أستاذ ويرتبط هذا المشكل بعدة عوامل ومؤشرات نوجزها فيما يلي:

- التوسع الكبير في التعليم العالي، مما نتج عنه أعداد هائلة من الملتحقين بالتعليم العالي لا تتناسب وعدد المؤطرين.
- نقص التأهيل العلمي والبيداغوجي لطلبة الدراسات العليا، وعدم وجود برامج تدريبية للأستاذ.
- سوء الظروف المادية والمعنوية للأستاذ الجامعي مع غياب الحوافز.
- سياسات توظيف غير واضحة.
- معايير غير واضحة ومعقدة في الترقية.
- تراجع الإمكانات البحثية بفعل سياسات الحد من الإنفاق وعدم استقلالية الباحثين.
- التأخر في رجوع الأساتذة المكونين بالخارج مع هجرة الكفاءات العالية.
- ضعف التكوين في الدراسات العليا. (ليلى قطاف، عمار عماري , 2004 , ص108)

4- مشكلة الهياكل والتجهيز:

يعتبر تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية لنقص ضبط الهياكل والتجهيز، فقد أصبحت ظاهرة الاكتظاظ هي السمة الملازم لكل الجامعات الجزائرية رغم الزيادة الملاحظة في الكثير من الجامعات، ورغم ذلك فهي لا تفي بحاجات الطلب المتزايدة سنويا والتي ترجع لانعدام التخطيط والإستراتيجيات الجادة.إضافة لهذا نجد نقصا في التجهيزات والوسائل الحديثة التي تعد اليوم الأداة الرئيسية لاكتساب المعارف واللحاق بالركب، وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي، هذا مع نقص المراجع خاصة الحديثة منها وقاعات الانترنت وان وجدت فسمتها الاكتظاظ، إضافة لتدني الخدمات الجامعية مما لا يسمح بالتكوين الجيد (محمد بوعشة, 2000 , ص 60 -67)

خاصة في الدخول الجامعي2004- 2005 الذي تزامن مع الإصلاح الجديد، حيث شهدت الجامعة الجزائرية نقصا في المقاعد البيداغوجية وصعوبة التأطير 740000 طالب يؤطرون ب 25300 أستاذ مع تدفق قدر ب 200.000 طالب.

(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2004)

وفي إطار الإرادة الساعية لتحسين المردود الجامعي والنهوض بهذا القطاع جاء الإصلاح الجديد LMD والذي تضمن هيكلة جديدة للتعليم العالي ومحتويات البرامج وطرق التقويم والتوجيه والانتقال وتسيير مختلف المهيآت البيداغوجية ويمكن تحديد ملامحه في:

- ضمان تكوين نوعي وفعال .مع الاستجابة للطلب على التعليم العالي.
- تحقيق تلاؤم وتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التفكير في آليات للاتصال.
- تطوير التخصصات لتتكيف مع تطور وتنوع الحرف والمهن.
- تعزيز القيم الثقافية لرسالة الجامعة كونها أداة لمواكبة التطور.
- الانفتاح على التطور العالمي علميا وتكنولوجيا.
- خلق تبادل في إطار التعاون الدولي بين الجامعات ومراكز البحوث.

- ترسيخ أسس تسيير ترتكز على التشاور والمشاركة وتعتمد هيكلة هذا النظام على 3 مراحل تكوينية تتوج بشهادة جامعية كما يلي:

- مرحلة أولى :شهادة الباكالوريا +3 سنوات تتوج بشهادة ليسانس.
- مرحلة ثانية :شهادة الباكالوريا+5 سنوات تتوج بشهادة الماجستير.
- مرحلة ثالثة :شهادة الباكالوريا+8 سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه.

وتأسيسا على ما سبق, فإن مسألة الإصلاح تعد اليوم من الموضوعات الهامة والحيوية في مختلف القطاعات استجابة لما يعرفه العالم من تغيرات ومستجدات على مختلف الأصعدة، والتعليم العالي كغيره من القاطعات الحساسة للنمو الاقتصادي، فهو أكثر من مجرد فضاء للتعليم بل هو المفتاح الرسمي للرفاهية والتنمية من خلال الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية، ولهذا فالجامعة الجزائرية مطالبة وفي كل مرحلة بمواجهة ضغوطات وتحديات العولمة والانفجار المعرفي من خلال مراجعة أهدافها وبرامجها، فلسفتها بما يتوافق والتحولات الدولية والمحلية والخصوصيات الاجتماعية, لأن الإصلاح عملية متكاملة ونتاج لتغيرات وحراك اجتماعي دولي ومحلي نابع من واقع هذه التنظيمات، وما تعرفه من مشكلات، فهل يستجيب الإصلاح الجديد لمشكلات الجامعة الجزائرية.

(محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 69)

5- مشكلة إنتاج المعرفة العلمية:

يعاني التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر والوطن العربي بصفة عامة من عدة مشاكل تحول دون إنتاج البحوث والمعارف العلمية والتي تقود إلى تدني جودة البحوث إن وجدت والى ضعف المستوى العلمي...الخ (محمد عبد الحسين الطائي، 2012, ص132)

5-1- المشكلات التي تقود إلى تدني مستوي جودة البحوث العلمية:

إن جهود البحث العلمي تتأثر بالمحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تظهر فيه الدولة، فالدول المتطورة تعكس تطور وازدهار البحوث والمعارف العلمية فيها فالمشكلة هنا تأتي في مقدمتها مشكلة ضعف الإستراتيجية الخاصة بالبحث العلمي أو غيرها كليا ستلقي بضلالها على منظومة البحث عن محاولة تحديد جودة البحث.

5-2- المشكلات الخاصة بإعداد البحوث: إن تعذر الحصول على البيانات الفعلية التي تعكس واقع جودة البحوث العلمية قدر تعلق الأمر بالمشكلة موضوع البحث والتي تمثل بذات الوقت إثبات تؤيد صحة ودقة استنتاجات الباحث في إشارته إلى وجود المشكلة فعليا والى دورها في منظومة البحث العلمي.

5-3- الخلل الكبير في سياسات التعليم العالي: ويتجسد هذا الخلل في معظم الجوانب الخاصة بمنظومة البحث العلمي في الجزائر وهنا نقصد ضعف بيئة البحث العلمي حيث أن معظم أو نسبة عالية من الأوراق العلمية المقدمة من قبل الباحثين الجزائريين في جوهرها مقالات علمية وليست بحوث معمقة.

5-6- ضعف المستوي العلمي للتظاهرات العلمية والملتقيات العلمية الوطنية: مع وجود لبعض الاستثناءات، فبعض مؤتمراتنا وملتقياتنا العلمية يسودها الشغور أو نقص الحضور من قبل الباحثين والطلبة الجامعيين للاستفادة منها، بالرغم من أهميتها البالغة، هذا ما يجعلها في ظاهرها تأخذ الطابع الشكلي وفقط، ضف إلى ذلك بعض التظاهرات العلمية يسودها ضعف التنظيم الشيء الذي يجعل البحث عن صيغة أو أخرى لإنجاح هذه التظاهرات أو المؤتمرات أو الملتقيات. ولاسيما أن هذا الأخير (التنظيم) شرط ضروري وحساس في البحث العلمي.

5-7- زيادة درجة تعقيد ضمان الجودة وما يترتب عليها من ضغوط إضافية على الباحثين :لقد ازدادت منظومة التعليم العالي والبحث العلمي تعقيدا لاسيما من خلال حاجة الوصول إلى عدد متزايد من مصادر التمويل الداخلية والخارجية وهنا المشكل الآخر الذي يطرح نفسه في إمكانية التمويل.

5-8- مشاكل النخبة الجامعية: وهنا نقصد بالمشكلات المتعلقة بالواقع الاجتماعي للهيئة التدريس والباحثين فمعظم الأساتذة الجامعيين والباحثين يعانون من مشاكل وان نقل يتخبطون في مشاكل اجتماعية في مقدمتها مشكل السكن، مشاكل مادية،.... الخ، أن هذا الواقع يخفض ويعيق من مردودية وطاقة الباحثين والأساتذة الجامعيين في أداء دورهم للبحث العلمي،....كما أن لهذه المشاكل آثار مباشرة على إنتاج وتطوير المع رفة العلمية في الجزائر.

(بوساحة نجاة، بدون سنة، ص6)

خاتمة:

كخلاصة يتضح من خلال هذه النقاط تراكم مشاكل الجامعة والتعليم العالي في الجزائر أعاق وشكل عائقا كبيرا إنتاج المعرفة العلمية والقيام بالبحث العلمي.

(بوغازي الطاهر, 2012 ,ص 15-16)

و يمكن إرجاع مشكل إنتاج المعرفة العلمية في الجامعة الجزائرية إلى : نقص الحوافز المادية، نقص المراجع العلمية الخاصة بالبحث، و التجهيزات والوسائل العلمية؛نظرة المجتمع السلبية للبحث العلمي؛ اثر الإجراءات الإدارية على مدى انجاز البحث العلمي ومشكلة النشر عدم وجود نظام مالي واضح خاص بالبحث العلمي والعاملين فيه إداريا؛ عدم وجود منهجية واضحة في مسيرة البحث العلمي يتم الالتزام؛ إن طبيعة البحوث والدراسات على قلتها لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية؛ انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي؛ افتقاد البحث العلمي الجامعي في الجزائر إلى سياسة واضحة المعالم، برغم المجهودات المبذولة، خاصة في السنوات الأخيرة التي تم فيها تخصيص غلاف مالي معتبر للبحث العلمي، لذلك بقيت مجهودات الباحثين يطغى عليها طابع الفردية في اختيار المواضيع التي ا تخدم في النهاية الأهداف المشتركة العامة.

المراجع:

- أحمد حسين اللقاني · المناهج بين النظرية ... 1993 عالم الكتب-القاهرة ·
- بوساحة نجاة، المسؤولية المدنية الناشئة عن إفشاء السر البنكي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، دون سنة المناقشة.
- بوغازي الطاهر (2000) علاقة القيم بالتوافق و التحصيل الدراسي في الأسرة و المدرسة ، دار قرطبة ، الطبعة الأولى.
- محمد عوض الترتوري، محمد فرحان القضاة المعلم الجديد؛ دليل المعلم في الإدارة الصفية الفعالة، دار الحامد للنشر والتوزيع 2006
- خراط رشيد: المنظومة التربوية واقع وتطور، جريدة المدرسة والحياة، المجلد. 24. ،. 1993
- زين الدين بروش ويوسف بركان، مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق، ورقة مقدمة في: المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي ،2012
- هاني شحادة الخوري، تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الواحد والعشرين دار الرضا للنشر والتوزيع
- علي محمد فخرو، دولة الفضائح، 2010، الراية

https://www.raya.com/2010/10/28/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D8%AD/amp/

- محمد بوعشة. (2000). أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي. ط1، بيروت: دار الجيل.
- محمد عبد حسين الطائي. 2012التجارة الإلكترونية : المستقبل الواعد للأجيال القادمة.دار زهران، .الاردن.

- عمار عماري، قطاف ليلى: الجامعة الجزائرية الواقع والأهداف، سلسلة إصدارات مخبر الموارد البشرية، إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، ع،1 سنة 2 2002-2003 .
- الحولية الإحصائية رقم 29
- عماد أحمد البرغوثي د. محمود أحمد أبوسمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص-1133 ص،1155 يونيه 2
- قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة خلال سنة 2004

- Man-Machine Cooperation in Retrieving Knowledge from Technical Texts
- Y Kodratoff, A Dimulescu, A Amrani
- AAAI 2005 Symposium on Mixed-Initiative Problem-Solving Assistants: 2005
- La revue pour l'histoire du CNRS, 7 Revue française de sociologie| 2002
    - Formation universitaire et préparation des étudiants à l' ...
- Omar sakri,1999 Pour une nouvelle vision de l'enseignement supérieur, nov.
- Nabil Bouzid. Thèse de doctorat en Sciences de l'éducation. Sous la direction de Annie Bireaud. Soutenue en 2003. À Paris 13.